

أخبار القضاء والأمن

استجواب موقوف «القاعدة»

استجوب قاضي التحقيق العسكري فادي صوان المشتبه فيهم بالانتماء إلى تنظيم القاعدة م. د. (الملقب بأبو صلحة، كويتي الجنسية) وم. ت. (كازاخستاني) في حضور وكيلهما. وأصدر مذكريتي توقيف وجهيتين بحق كل منهما سنداً إلى مواد الادعاء، فيما استمهل س. ح. (سوري) لتوكيل محام للدفاع عنه، وأرجى استجوابه إلى يوم الاثنين المقبل. وأوقفوا جميعهم للاشتباه في اشتراكهم مع آخرين في تآليف عصابة سرية مرتبطة بتنظيمات أصولية، وعقد اجتماعات في سوريا وعين الحلوة مع مجموعات منطرفة من «فتح الإسلام» و«جند الشام» بهدف جمع الأموال والأسلحة والإعداد للقيام بأعمال إرهابية في لبنان وضد النظام في سوريا.

توقيف مشتبه فيه بالاحتياط

أعلنت قوى الأمن الداخلي، في بيان لها أمس، تمكّن مكتب مكافحة جرائم السرقات الدولية من توقيف المواطن ب. ص. (مواليد 1979 لبناني) داخل أحد الفنادق في منطقة المعاملتين، أثناء محاولته استئجار سيارة BMW X5 حديثة الصنع بواسطة مستندات مزورة باسم وهمي، وذلك بناءً على معلومات سابقة توافرت عن قيام شخص باستئجار سيارات حديثة بأوراق مزورة وسرقتها، وعملاً بإشارة القضاء المختص. وضبطت القوى الأمنية بحوزة المشتبه فيه رخصة سوق وبطاقة هوية لبنانية مزوّرتين، كما ذكر البيان أن الموقوف من أصحاب السوابق وفي حقه العديد من المذكرات، أحكام عدلية بجرائم ضرب وإيذاء وتحرش، احتيال، تزوير واستعمال مزور.

محققان عدليان مكان بلبل

عين وزير العدل إبراهيم نجار قاضي التحقيق في بيروت جورج رزق محققاً عدلياً في قضية اغتيال النائب بيار الجميل، وقاضي التحقيق العسكري نبيل وهبة محققاً عدلياً في قضية محاولة اغتيال الإعلامية مي شدياق. ويحل رزق وهبة مكان رئيس الهيئة الاتهامية في الجنوب القاضي عدنان بلبل الذي كان محققاً عدلياً في القضيتين، قبل استقالته من القضاء لأسباب شخصية.

توقيف مطلوبين للعدالة في حلبا

أوقفت مفرزة حلبا القضائية في مناطق مختلفة من قضاء عكار المشتبه فيهم و. ك. (مواليد عام 1966) وهو مطلوب بموجب خلاصة حكم وبلاغ بحث وتحري بجرم تهريب أجناب، وم. أ. (مواليد عام 1981) مطلوب للقضاء بموجب مذكرة إلقاء قبض بجرم سرقة موصوفة، إضافة إلى م. ع. (مواليد عام 1989) وهو مطلوب للقضاء بموجب مذكرة توقيف بجرم سرقة، وأودع الموقوفون القضاء المختص.

الأميركيون «يعيدون تأهيل الدرك»

أقيم قبل ظهر أمس حفل تخريج دورتي إعادة تأهيل الدركيين المتعاقدين والمجندين الممددة خدمتهم، وهما الدفعتان الثامنة والتاسعة، الذين درّبوا بإشراف خبراء أميركيين، وذلك في ثكنة أسعد ضاهر - معهد قوى الأمن الداخلي. وتضم هذه المجموعة 254 دركياً متعاقداً ومجنداً ممددة خدمتهم خضعوا لبرنامج تدريب الشرطة اللبنانية الذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركية.



وجرى حفل التخريج برعاية المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، ممثلاً بقائد معهد قوى الأمن الداخلي العميد عبد البديع السوسي وحضور كل من مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون المكتب الدولي لإنفاذ القانون ومكافحة المخدرات السيد دايفيد جونسون، والسفيرة الأميركية في لبنان السيدة ميشال سيسون.

مجلس الأمن الفرعي اجتمع في الجنوب

عقد مجلس الأمن الفرعي في الجنوب، أمس، اجتماعاً برئاسة محافظ الجنوب العميد مالك عبد الخالق، حضره النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي عوني رمضان وقادة أمنيين. وإثر الاجتماع، صدر بيان عن المجتمعين أيدوا فيه «ارتياحهم للأجواء التي أحاطت بالمرحلة الانتخابية وما بعدها في صيدا، رغم بعض التوترات، وذلك نتيجة الجهد الذي بذلته الأجهزة الأمنية، بالتعاون مع الأجهزة القضائية»، وأشار البيان إلى أنه «تقرر إبقاء قوى الجيش والأمن الداخلي الموجودة في المدينة على جهوزيتها التامة، حفاظاً على السلم الأهلي، مع الأخذ في الاعتبار التطورات التي قد تحصل لفرض الأمن والاستقرار في مناطق المحافظة كلها».

وفي سياق منفصل، طالب المجتمعون مجالس البلديات بـ«إزالة الصور والإعلانات واللافتات، استناداً إلى نص قانون المحافظة على النظافة العامة، وخصوصاً المادة 35 منه التي ألزمت البلديات بتنفيذه فوراً»، كما تمنى المجتمعون على النيابة العامة الاستئنافية «التشدد في حق المخالفين والمتورطين في أية حادثة، مهما كان وضعهم وانتماؤهم الاجتماعي أو الحزبي، وتكليف أجهزة الاستقصاء والتحري بتكثيف عملها لتدارك أي عمل يخل بالأمن».

(كريستيان بستاني - لبنان)

الإضافية التي لحظتها الدراسات النهائية»، لافتاً إلى أن أي تأخير في هذا الخصوص «سيؤدي إلى زيادة التكاليف المادية على مؤسسته»، وأن هذه المبالغ تضاف إلى ما كان قد تحمّله من خسائر، نتيجة التأخير وارتفاع أسعار مواد البناء منذ تاريخ رسو المناقصة على شركته عام 2003. وبعيداً عن الإجراءات الإدارية الروتينية، نفى مسؤول أمني متابع لأوضاع السجون في زحلة، في حديث مع «الأخبار»، علمه بالأسباب التي حالت دون استكمال تنفيذ مشروع بناء السجن الجديد، موضحاً أن هذا الأمر خارج عن صلاحيته، ويعود أمره إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. لكن، وفي السياق ذاته، لفت مسؤول في مصلحة متابعة تنفيذ القرارات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى أن الاعتمادات قد نقلت إلى وزارة الداخلية، تمهيداً لخضوعها للدراسة في الديوان والمراقبة المالية، حتى يصار إلى استكمال بناء سجن الرجال الجديد في زحلة.

السجناء الرجال ليسوا وحدهم من سينقلون إلى المبنى الجديد. سيقطن النساء السجناء في زحلة إليه، وحصلن على حصتهن من المبنى الجديدة أيضاً. وقد لفت مسؤول أمني إلى أن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي خصّصت قسماً من مبنى المستشفى الحكومي في حيّ المعلقة - زحلة، بغية استخدامه سجنًا للنساء بدلاً من السجن القديم، فباشرت بعد الانتهاء من ترميم القسم المذكور بنقل نحو 25 نزيل (منذ ما يقارب الشهر) وزعن على أربع غرف، تتمتع بمواصفات صحية مقبولة من ناحية المساحة والحمامات والتهوئة والنظافة. وعلمت «الأخبار» من مسؤول أمني، أن الغرف الجديدة، جهزت لاستقبال نحو 100 سجيناً كحد أقصى، فيما يضم المبنى 3 غرف أخرى خصّصت لإحداها لمديرية السجن، والغرفتان الباقيتان تستخدمان للمنامة من قبل 6 حراسات من اللواتي تمّ تعيينهن حديثاً، يتناوبن على الحراسة في الداخل، أما من الخارج فالحراسة تقع على عاتق عناصر قوى الأمن الداخلي... الذين ينتظرون مبنى الرجال الجديد، كما ينتظره السجناء تماماً.

هذه الإضافات، لكنهم، على الأرجح، لا يعرفون شيئاً عن أحوال سجنهم الجديد.

في إطار منفصل، أشار أبو ديب، وهو أيضاً المهندس المشرف على المشروع، إلى أن المواصفات العصرية، تلزم الاهتمام بأسوار السجن الخارجية أيضاً، لا في داخله فقط، حيث سيلزم الأمر بناء بعض التحصينات في السور الخارجي وأبراج الحراسة، إضافة إلى تعديلات تتعلق بتقسيم الغرف والمماشى في الداخل، كانت مصلحة الأبنية في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي قد طالبت بإدخالها، من بينها ضرورة لحظ بعض التصاميم التي تراعي حركة تنقل السجناء ورجال الأمن، وتعتبر الأسباب الأمنية من العوامل التي أدت إلى التأخر في إنجاز البناء على ما يبدو.

رغم التأخير، وهذه التعديلات المهمة، فإن

ادخلت تعديلات على خطة البناء لتطابق المعايير الحقوقية

الشركة المتعهددة وفقاً لأبي ديب، أنجزت القسم الأكبر من بناء السجن، في صيف العام المنصرم (2008)، وأكد أبو ديب أن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي هي التي طلبت ذلك، بانتظار موافقة مجلس الوزراء على صرف الاعتمادات الإضافية اللازمة، ليتم في مرحلة ثانية استكمال أعمال بناء السجن، التي من المفترض أن تنتهي خلال ستة أشهر كحد أقصى بعد الموافقة على متابعة التنفيذ، على أن يكون جاهزاً لاستيعاب ما بين 235 و250 نزيلاً. وتضمن أبو ديب على المعنيين الإسراع ببت الموضوع، وإخراج الملف من الروتين الإداري، ولا سيما أن مجلس الوزراء «قد وقع على صرف الاعتمادات

في تكوين السجن الداخلي. من المفترض أن يحوي المبنى الجديد مبنى إدارياً لتخليص بعض المعاملات فيه، إضافة إلى مطبخ والمتنيمات الميكانيكية والكهربائية. وربما يستطيع بعض السجناء، من أصحاب الأحكام الطويلة، تقبل فكرة الانتظار قليلاً، إذا عرفوا بكل

قصور العدل

السجن مع الأشغال الشاقة لمعتد على قاصر

ليرة لبنانية، في كل مرة، واستمر هذا الوضع أسبوعاً كاملاً، إلا أنه رفض في نهاية الأمر، بعدما توقف عصام عن دفع المال له، وأنه في المرة الأخيرة حصل الأمر رغماً عنه بعدما أجبره عصام على تناول حبة دواء، نام على أثرها.

اتخذ والد علي الولاية الجبرية عليه، وادعى على عصام، لكنه أسقط حقوقه الشخصية ضده فيما بعد.

اعتبرت محكمة الجنائيات في جبل لبنان، المؤلفة من الرئيس عبد الرحيم حمود والمستشارين راجي الهاشم ورائيا بشارة، أن عصام ارتكب فعلاً منافياً للحشمة بحق القاصر علي، فجمّته بموجب هذه الجنائية، وأنزلت به عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات.

غير أن عصام لم يحضر جلسة المحاكمة رغم إبلاغه موعدها أصولاً، فحاكمته المحكمة بالصورة الغيابية، واعتبرته فاراً من وجه العدالة، ونفّذت بحقه مذكرة إلقاء قبض.

وتنص المادة 509 من قانون العقوبات على أن «من ارتكب بقاصراً دون الخامسة عشرة من عمره فعلاً منافياً للحشمة، أو حمله على ارتكابه عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة. ولا تنقص العقوبة عن أربع سنوات إذا لم يُتمّ الولد الثانية عشرة من عمره».

(الأخبار)

قبل القاصر القيام بأعمال منافية للحشمة مقابل أربعة آلاف ليرة

نفى عصام أقوال علي، وأفاد أمام المحكمة أنه لم يلمسه، ولم يصبه إلى المنزل، بل إن علي كان يصعد معه في «الفان» بكامل إرادته، والمرة الوحيدة التي رافقه فيها إلى منزله، طلب من علي أن يبقى خارجاً وأن يرمي النفايات. غرض علي على الطبيب الشرعي الذي أكد تعرّضه للاعتداء الجنسي.

لكن إفادة علي تغيّرت أمام مندوب الأحداث، حيث وصف للمحكمة منزل عصام ومحتوياته بدقة، فقال إنه مؤلف من صالون كبير ومطبخ وحمام، وله مدخلان، وأضاف إن الصالون يحتوي على أربعة مقاعد لونها أخضر غامق، وفيه أيضاً سجادة حمراء.

واعترف علي بأنه كان يسمح لعصام بممارسة هذه الأفعال مقابل أربعة آلاف

يعمل علي (اسم مستعار، وهو من مواليد 1995) في محل لتعليم كهرباء السيارات في الشويفات، وبحسب تحقيقات محكمة الجنائيات، تعرّف على المشتبه به عصام (اسم مستعار)، الذي يعمل سائق «فان»، وعلى شقيقه فؤاد (اسم مستعار)، وأصبح بعد الانتهاء من عمله عند الخامسة من بعد الظهر، يتنزه معهما في «الفان». وفي كل مرة كان يرافق فيها الأخوين، كانا يقدّمان إليه الطعام وشراباً غازياً، يشربه، وما هي إلا خمس دقائق، حتى يغط في النوم، ليستيقظ فيما بعد ويجد نفسه في منزل عصام، وثيابه في حالة مختلفة عما كانت عليها، وقد أكد أنه كان يشعر بالمشقة في مناطق حساسة من جسمه.

وأضاف في إفادته إنه استيقظ ذات مرة ووجد نفسه من دون ثياب داخلية، وفي مرة أخرى تنبّه إلى أنه يرتدي ثيابه «بالمقلوب».

أخبر علي والدته بما حصل، لكنها اكتفت بضربه وتأنبه لأنه عاد إلى المنزل من دون ملابس داخلية. بعد هذا العقاب، عاود القاصر مرافقة عصام وفؤاد في «النزهة»، واستمر عصام في تخديره واصطحابه إلى منزله، وكان يقوم بتقبيله، ويلمس جسده ويقول له «خدودك حلوين» و«شو نغوم».